الفدائيون بعد ذلك بعملية عسكرية أخرى في غزة (٢ ايلول) ، تلتها ابرز عمليات القطاع في الشهر الماضي واكثرها دلالة سياسية ، وتعني بها محاولة اغتيال رشاد الشوا رئيس بلدية غزة . قام بالمحاولة ثلاثة اشخاص ، ولكنهم لم يتمكنوا من اصابته . وقد اعلنت المقاومة مسؤوليتها رسميا عن الحادث ، بينما نددت حكومة عمان به . والجدير بالذكر ان هذه المحاولة جرت بعد فترة قصيرة من عودة الشوا من عمان ، واعلانه هناك موافقته على مشروع الملك حسين ، واستعداده للسير تحت « قيادته الحكيمة » ، واعلانه عن استفتاء سيجري في غزة لتقرير مصير القطاع بعد الوصول الى اتفاق صلح بين الاردن واسرائيل . وقد اثار هذا الموقف في حينه رفضا شعبيا عاما في القطاع ، عبر عن نفسه بأكثر من صورة ، كانت اخرها محاولة الاغتيال . وبذلك برهنت الجماهير في قطاع غزة انها قادرة على تقديم المزيد من الصمود والعطاء ، رغم كل اساليب القمع والارهاب التي مورست هناك ، واطمأنت السلطات الاسرائيلية بعدها ان الهدوء قد اصبح سيد الموقف .

وقد لوحظ ان تجدد النشاط الفدائي ترافق مع عودة اسرائيل الى الاعلان من جديد عن محاكمات للفدائيين المعتقلين منذ فترة طويلة ، وذلك لتذكير الجميع بسيل المحاكمات السابقة كلها . ففي نابلس اصدرت محكمة عسكرية حكما بالسجن مدى الحياة على الفدائي سليمان العلان ، الذي يبلغ من العمر ٣٧ عاما ، ووصفته بأنه المسؤول المحلي للجبهة الشعبية في مدينة نابلس ، وكان قد اعتقل في عام ١٩٧١ . وفي غزة حكم فدائي اخر من الجبهة الشعبية بالسجن ٢٠ عاما ، وكان ايضا قد اعتقل في وقت سابق من العام الماضي .

العلاقات الداخلية بين المنظمات :

برزت اثناء الشهر الماضي ازمة في العلاقات الداخلية بين المنظمات الفدائية ، دارت حول موضوع الوساطة بين المقاومة والاردن . ظهر اول نبأ حول موضوع الوساطة يوم ١٣ آب في الصحافة الكويتية حيث قالت صحيفة « الراي العام » ان لزيارة السيد عمر السقاف وزير الخارجية السعودي الى القاهرة وبيروت علاقة بالجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين الاردن والبلاد العربية ، وان هناك مشروعا سعوديا اردنيا يشتمل على احياء الجبهة الشرقية واعادة الفدائيين الى الاردن ، على اساس ان يتمتعوا بحقوق كالتي لهم في لبنان . وفي ١٩ اب وردت اخبار من تونس تقول ان السعودية تبذل بالتعاون مع مصر جهودا لتحسين العلاقات بين الاردن وحركة المقاومة . وفي اليوم نفسه الذي اعلن فيه هذا النبأ اعلن ان السيد ياسر عرفات الذي كان قد وصل تونس قادما من ليبيا يوم ١٧ آب ، قد عقد اجتماعين ، الاول مع الامير فهد بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي ، والثاني مع الامير فهد والرئيس التونسي بورقيبة . وفي اليوم الثاني اصدرت اربع منظمات فدائية (الصاعقة ـ الشعبية ـ الديمقراطية ـ جبهة التحرير) بيانا موقعا باسماء ممثليها في اللجنة التنفيذية ، يعتبر اتصالات الوساطة مخالفة تنظيمية ، وقضية لا يجوز لاحد ان ينفرد بها . ولكن السيد كمال ناصر نفى في ٢١ آب ان تكون المقاومة مهتمة بمساعي الوساطة بينها وبين الاردن وقال « ان هذا الكلام خارج عن اهتمامات الثورة الفلسطينية لان موقفنا من النظام الاردني واضح في مقررات المؤتمر الشعبي » . ثم اصدر كمال ناصر في ٢٣ آب بيانا انتقد فيه بيان المنظمات الاربع ، قائلا ان هذا التصرف يشكل تجاوزا لصلاحياته كناطق رسمي ، مما يجعل منه مخالفة تنظيمية ، ستؤدي الى ضرب الوحدة الوطنية . وولد هذا الجو كله ازمة واضحة في العلاقات الداخلية ، زاد من حدتها حديث صحفي ادلى به السيد نايف حواتمه الامين العام للجبهة الديمقراطية يوم ٢٦ آب . قال فيه ان هناك وساطة سعودية تحظى برضاء مصر ، وان الوساطة ليست امرا جديدا ، بل بدأت قبل ستة اشهر . واتهم جناحا محددا في احدى فصائل المقاومة (دون ان يسميه) بأنه ضالع في هذه العملية . وقال حواتمه في حديثه ان السفير انور الخطيب الذي يلعب دورا رئيسيا في الحوار بين عمان وزعماء الضفة الغربية ، يصر على مشاركة عناصر معتدلة من المقاومة في اية تسوية سياسية مع اسرائيل ، بينما يرفض الملك حسين مبدأ اشراكهم . واضاف يقول ان حركة المقاومة رفضت التسويات السياسية من حيث المبدأ ، ولكن الرفض المبدأي لا يكفي ، بل لا بد من طرح برنامج للعمل المرحلي يقدم للجماهير اجابات واضحة على مختلف القضايا لتناضل على اساسها . وطالب بالالتزام العملي بالبرنامج الذي اقره المؤتمر